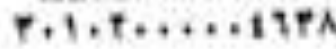


جامعة القاهرة

كلية دار العلوم

قسم الشريعة الإسلامية



ضوابط التبديع عند المحدثين

"رسالة ماجستير"

إعداد

محمد عبد الله أحمد

إشراف

الأستاذ الدكتور/ أحمد يوسف سليمان & الأستاذ الدكتور/ عبد اللطيف محمد عامر

1422 ـــ 2001 م

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدِّمةُ

إنَّ الحَمدَ للهِ، نَحمدُهُ، ونَستعينُهُ، ونَستَغفِرُهُ، ونَعوذُ بِالله مِنْ شُرور أنفُسِنا ومِنْ سَيئَاتِ أعمَالِنَا، مَن يَهدِهِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وأشهَدُ أن لا إلَهَ إلَّا اللهُ وَحدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحمَّدًا عَبدُهُ ورَسُولُهُ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران:١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء:١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب:٧٠-٧١].

أمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ أَصْدَقَ الحَدِيثِ كَلامُ اللهِ، وخَيرَ الهَدْيِ هَديُ مُحمَّدٍ ﷺ، وشَرَّ الأُمورِ

مُحدَثَاتُها، وكُلَّ مُحدَثَةٍ بِدعةٌ، وكلَّ بِدعَةٍ ضَلالَةٌ، وكُلَّ ضَلالةٍ فِي النَّارِ[1].

أمَّا بَعدُ:

فَهَذَا بَحثٌ فِي مَسْألةٍ دَقِيقةٍ مِن مَسَائِلِ جَرحِ الروَاةِ ونَقَلَةِ العِلمِ، وهِيَ مَسألةُ الجَرحِ بالبِدعَةِ.

والبِدعةُ الاعتِقَادِيَّةُ هِيَ التِي توجَّهتْ إليهَا أنظَارُ العُلمَاءِ النَّقَدَةِ مِن أهل الجَرحِ والتَّعدِيلِ.

والبِدعةُ الاعتِقاديَّةُ هي مَا كانَ اعتِقَادًا للشَّيءِ عَلَىٰ خِلافِ مَا هُو عَليهِ مِنَ المَعرُوفِ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ لا بِمُعَانَدةٍ، بَل بِنوعِ شُبهةٍ سَواءٌ أكانَ معَ الاعتِقادِ عَمَلٌ أمْ لَا.

وجَرحُ الروَاةِ بالبِدعَةِ طَعنٌ فِي عَدَالَتِهم، وهُوَ مِن أخطَرِ أنواعِ الجَرحِ

---

(١) هذه خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يفتتح بها خطبه، ويعلِّمها أصحابه -رضوان الله عليهم-، وقد وردت من طرق عن ابن مسعود، وجابر، وابن عباس، وعائشة، وغيرهم ﷺ. أخرج ذلك: أحمد في المسند (١/ ٣٠٢، ٣٠٥، ٣٩٢، ٤٣٢)، ومسلم في كتاب الجمعة: باب تخفيف صلاة الجمعة (٨٦٨)، والنسائي في كتاب الجمعة: باب كيفية الخطبة وكيف الخطبة (٣/ ١٠٤، ١٨٨)، وأبو داود في كتاب النكاح: باب في خطبة النكاح (٢١١٨)، والترمذي في كتاب النكاح: باب ما جاء في خطبة النكاح (١١٠٥)، وابن ماجه في كتاب النكاح: باب خطبة النكاح (١٨٩٢)، والحاكم في المستدرك (٢/ ١٨٢، ١٨٣)، والبيهقي في السنن الكبرىٰ (٧/ ١٤٦)، وقد جمع طرقها، وحرَّرها، الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله تعالىٰ- في رسالة مستقلة.

الذِي يَلحَقُ الروَاةَ ونَقَلَةَ العلمِ والمتكلِّمِينَ فيهِ، لأنَّهُ يتناولُ أمرًا يتَّصِلُ بالعَقِيدَةِ؛ إذْ إنَّ صِفةَ التَّبدِيعِ التِي يُطلِقُهَا أئمَّةُ الجَرحِ والتعدِيل عَلَىٰ بَعضِ الروَاةِ تَنصَرِفُ إلىٰ البِدعَةِ الاعتقَادِيةِ وهِيَ الانحرَافُ الحَادِثُ فِي الاعتِقادِ الذِي عَليهِ مَدَارُ الإيمَانِ والكُفرِ.

وخَطرُ التَّسَاهُلِ فِي الجَرحِ ظَاهِرٌ لِكَونِهِ جَرحًا لِسَليمٍ ووَسْمًا لَهُ بِسِمَةِ سُوءٍ يَبقَىٰ عَليهِ الدَّهرَ عَارُهَا، يَلحقُهُ مَا بَقِيَ العِلمُ شَنارُهَا، ولأنَّهُ إهدَارٌ لِروَايَةِ الرَّاوِي، وإسقَاطٌ لِعلْمِهِ، فَإذَا لَم يَكُنْ مُستَوجِبًا للجَرحِ حَقِيقةً فَفِي جَرحِه إثبَاتُ أنْ لَيسَ دِينًا مَا هُو دِينٌ، وفِي المُقابِلِ فَالتَّسَاهُلُ في التَّعدِيلِ يَجعَلُ دِينًا مَا لَيسَ بدينٍ، ولَيسَ التَّساهلُ فِي الجَرحِ والتَّعدِيل بِأقلَّ خَطرًا مِنَ التشدُّدِ فِيهِمَا.

وقَدِ اتفَقَتْ كَلِمَةُ عُلماءِ الإسلَامِ عَلَىٰ وجُوبِ جَرحِ المُبتَدِعِ، وبيَانِ حَالِهِ، وكَشفِ أمْرِهِ، وخَاصَّةً إذَا كَانَ دَاعيًا إلىٰ بِدعَتِهِ مُنافِحًا عَنهَا.

واتَّفقَت كَلمةُ عُلمَاءِ الإسلَام عَلَىٰ: «أنَّ الإسنَادَ مِنَ الدِّينِ، وأنَّ الرِّوايَةَ لا تكُونُ إلَّا عَنِ الثِّقَاتِ، وأنَّ جَرحَ الرُّواةِ بِمَا فِيهِم جَائزٌ بَلِ واجِبٌ، وأنَّهُ ليسَ مِنَ الغِيبةِ المُحرَّمةِ، بَل منَ الذَّبِّ عَنِ الشَّرِيعَةِ المُكرَّمةِ»[1].

وقَالَ شَيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَجَبَ بيَانُ حَالِ مَنْ يَغلَطُ فِي الحَدِيثِ والرِّوايةِ، ومَنْ يَغلطُ فِي الرَّأيِ والفُتيَا، ومَن يَغلَطُ في الزُّهدِ والعِبَادةِ، وإنْ كَانَ المُخطِئُ المُجتَهِدُ مَغفُورًا لَهُ خَطَؤُهُ، وهُو مَأجُورٌ عَلىٰ اجتهَادِهِ، فَبيَانُ القَولِ

(١) من مقدمة الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ لصحيحه (١/ ١٤).

والعَملِ الذِي دَلَّ عَليهِ الكِتَابُ والسُّنةُ وَاجِبٌ، وإنْ كَانَ فِي ذَلِكَ مُخَالفةُ قَولِهِ وعَملِهِ.

ثمَّ القَائلُ فِي ذَلكَ بِعلمٍ لابُدَّ لهُ مِن حُسْنِ النيَّةِ، فَلَو تَكَلَّمَ بِحَقٍّ لقَصْدِ العُلُوِّ فِي الأرضِ أو الفَسَادِ كانَ بِمَنزلَةِ الذِي يُقاتِلُ حَمِيَّةً، وإنْ تكلَّم لأجل الله تَعَالىٰ، مُخلِصًا لهُ الدِّينَ كانَ مِن المُجَاهِدينَ في سَبيلِ اللهِ، مِن وَرَثَةِ الأنبياءِ»[1].

ومَقْصدُ أهلِ الحَدِيثِ المُتكلِّمِينَ فِي الرجَالِ حِفظُ الشَّرِيعَةِ وصَونُ الدِّينِ كمَا قالَ الإمَامُ مُسلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنهُم: «إنَّمَا ألزَمُوا أنفُسَهُمُ الكَشْفَ عَن مَعَايبِ رُواةِ الحَدِيثِ ونَاقِلي الأخبَارِ، وأفتَوا بِذلكَ حِينَ سُئلُوا لِمَا فيهِ مِن عَظِيمِ الخَطَرِ، إذْ الأخبَارُ فِي أمْرِ الدِّينِ إنَّمَا تَأتِي بتَحليلٍ أو تَحرِيمٍ اوْ امْرٍ أو نَهيٍ أو تَرغِيبٍ أو تَرهيبٍ، فإذا كانَ الراوي لهَا ليسَ بِمَعدِنٍ للصِّدقِ والأمَانةِ ثُمَّ أقدَم عَلىٰ الروايةِ عِندَ مَنْ عَرفَهُ ولَم يبيِّنْ مَا فِيهِ لغَيرِهِ مِمَّن جَهِلَ مَعرِفتَه كَانَ آثِمًا بِفعلِهِ ذلكَ غَاشًّا لعوَامِّ المُسلِمينَ، إذْ لا يُؤمَنُ عَلىٰ بَعضِ مَنْ سَمعَ تِلكَ الأخبَارَ أن يستعمِلَها أو يَستعمِلَ بعضَها، ولَعلَّها أو أكثرَهَا أكاذِيبُ لا أصلَ لَهَا».

ذَكَرَ ذَلكَ الإمَامُ مُسلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ في مُقدِّمةِ «صَحِيحِهِ»، «بَابٌ: الكَشْفُ عَن مَعايبِ رُواةِ الحَدِيثِ»[2].

وقَد بَيَّنَ شَيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ جَرحَ الروَاةِ ونَاقِلي العِلمِ بِالحَقِّ، وبيَانَ

---

(١) مجموعة الرسائل والمسائل لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية (٤/ ٢٧٩).

(٢) مقدمة الإمام مسلم لصحيحه، [صحيح مسلم بشرح النووي (١/ ١٢٣)].

المُبتدعةِ وَاجِبٌ شَرعيٌّ، فقَالَ:

«مِثْلُ أئمَّةِ البِدعِ مِن أهلِ المَقالَاتِ المُخَالِفةِ للكتَابِ والسُّنةِ، والعِبَاداتِ المُخَالفةِ للكِتابِ والسُّنةِ، فَإِنَّ بيانَ حَالِهم وتَحذيرَ الأمةِ مِنهُم وَاجبٌ بِاتِّفاقِ المُسلِمينَ، حتَّىٰ قِيلَ لأحمَد بنِ حَنبلٍ: الرجُلُ يصُومُ ويُصَلِّي ويَعتكِفُ أحَبُّ إليكَ أو يتكلمُ في أهلِ البِدعِ؟

فقَالَ: إِذَا قَامَ وصَلَّىٰ وَاعْتكَفَ فَإِنَّما هُوَ لِنَفسِهِ، وإِذَا تكَلَّمَ فِي أهلِ البِدعِ فَإِنَّمَا هُو للمُسلِمينَ، هذَا أفضَلُ.

فَبَيَّنَ أنَّ هَذا عِلمٌ للمُسلِمينَ فِي دِينِهم مِنْ جِنسِ الجِهَادِ فِي سَبيلِ اللهِ، إذْ تَطهِيرُ سَبيلِ اللهِ ودِينِهِ ومِنهَاجِهِ وشرعِهِ ودَفعُ بَغيِ هَؤلاءِ وعُدوَانِهِم عَلىٰ ذلَكَ وَاجبٌ عَلىٰ الكِفَايةِ بِاتِّفَاقِ المُسلمِينَ، ولَولَا مَنْ يُقيمُهُ اللهُ لدَفْعِ ضَررِ هَؤلاءِ لفَسَدَ الدِّينُ وكَانَ فَسَادُهُ أعظَمَ مِن فَسَادِ استِيلاءِ العَدوِّ مِنْ أهلِ الحَربِ، فَإِنَّ هَؤلاءِ إذَا استَوْلَوا لَم يُفسِدُوا القُلوبَ ومَا فِيها مِن الدِّينِ إلَّا تَبعًا، وأمَّا أُولئِكَ فهُم يُفسِدُون القُلوبَ ابتِداءً»[1].

وقَد رَدَّ الإمَامُ مُسلِمٌ عَلىٰ منْ أنكرَ الكَلامَ فِي الرُّواةِ ومَنْ جَعلَ ذَلكَ غِيبةً مُحرَّمَةً، فقَالَ: «فإنَّكَ -يرحمُكَ اللهُ- ذكَرتَ أنَّ قِبَلَكَ قَومًا يُنكِرونَ قَولَ القَائلِ مِن أهلِ العِلمِ إذَا قالَ: هذَا حَديثٌ خَطأٌ، وهذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وفلان يُخطِئُ فِي رِوايةِ حَديثِ كذَا، والصَّوابُ مَا رَوىٰ فلانٌ بِخلافِهِ، وذَكَرْتَ أنَّهُم

(١) مجموعة الرسائل والمسائل لشيخ الإسلام ابن تيمية (٤/ ٢٧٩).

استَعظَمُوا ذَلكَ مِن قَولِ مَنْ قَالَه، ونسبُوهُ إلىٰ اغتِيابِ الصَّالِحينَ مِنَ السَّلفِ المَاضِينَ... ولَكِنَّ الجَاهلَ يُنكرُ العِلمَ لتَركيبِ الجَهلِ فِيهِ، وضِدُّ العِلمِ هُوَ الجَهلُ، فكُلُّ ضِدٍّ نافٍ لضِدِّه، دافعٌ لَهُ لا مَحَالةَ، فلا يَهولنَّك استنكَارُ الجُهالِ وكَثرةُ الرَّعَاعِ لِمَا خُصَّ به قَومٌ وحُرِمُوهُ»(١).

ولخطورَةِ هذِهِ المَسألَةِ وعَظِيمِ قَدرِها في دِينِ اللهِ، كَانَت مُحَاطةً بقَواعِدَ صَارمةٍ، وقُيودٍ حَاسِمةٍ، «فليسَ نَقْدُ الرُّواةِ بالأمرِ الهيِّنِ، فإنَّ النَّاقِدَ لابُدَّ أن يكُونَ واسِعَ الاطِّلاعِ علىٰ الأخبَارِ المَرويَّةِ، عَارِفًا بأحوَالِ الرُّواةِ السَّابِقينَ وطُرقِ الرِّوايَة، خَبيرًا بعَوائِدِ الرُّواةِ ومَقَاصِدِهِم وأَغْرَاضِهِم، وبالأسبَابِ الدَّاعِيةِ إلَىٰ التسَاهُلِ والكَذبِ، والمُوقِعَةِ في الخَطأ والغَلَطِ، ثُم يَحتَاجُ إلَىٰ أنْ يعرِفَ أحوَالَ الرَّاوِي: مَتَىٰ وُلدَ؟ وبِأيِّ بلَدٍ؟ وكيفَ هُوَ في الدِّينِ والأمَانةِ والعَقلِ والمُروءَةِ والتَّحفُّظِ؟ ومتَىٰ شَرَعَ في الطَّلبِ، ومَتَىٰ سَمعَ؟ وكيفَ سَمِعَ؟ ومعَ مَنْ سَمعَ؟ وكيفَ كِتابُهُ؟ ثُم يعرِفَ أحوَالَ الشُّيوخِ الذِينَ يُحَدِّثُ عَنهُم وبُلدَانَهُم ووفيَاتِهِم، وأوقَاتَ حَدِيثِهِم وعَادَاتِهِم فِي التَّحدِيثِ، ثُم يَعرِفَ مَروياتِ النَّاسِ عَنهُم ويَعرِضَ عَليهَا مَرويَّات هَذَا الرَّاوِي ويَعتَبِرهَا بِهَا، إلَىٰ غَيرِ ذَلكَ ممَّا يطُولُ شَرحُهُ.

ويَكُونُ مَعَ ذَلكَ مُتيقِّظًا، مُرهَفَ الفَهمِ، دَقيقَ الفِطنَةِ، مَالكًا لِنفسِهِ، لا يَستمِيلُهُ الهَوَىٰ، ولا يَستفِزُّهُ الغَضَبُ، وَلَا يَستَخِفُّهُ بَادِرُ ظَنٍّ حَتَّىٰ يَستَوفِيَ

---

(١) كتاب التمييز للإمام مسلم بن الحجاج، تحقيق د/ محمد مصطفىٰ الأعظمي، مع: منهج النقد عند المحدثين للأعظمي (ص١٦٩).

النَّظرَةَ ويَبلُغَ المَقرَّ، ثُمَّ يُحسِنُ التَّطبيقَ في حُكمِهِ فَلا يُجَاوِزُ ولَا يُقَصِّرُ، وهَذِهِ الرُّتبَةُ بَعيدَةُ المَرامِ، عَزيزَةُ المَنَالِ، لَم يبلُغْهَا إلَّا الأفذَاذُ.

وقَد كَانَ مِن أكابِرِ المُحدِّثينَ وأجِلَّتِهم مَنْ يتكلَّم فِي الرُّواةِ فَلا يُعَوَّلُ عَليهِ وَلا يُلتَفَتُ إلَيهِ.

قَالَ الإمَامُ عَليُّ بنُ المَدِينيِّ، وهُوَ أحَدُ أئمَّةِ هَذا الشَّأنِ: «أبُو نُعَيمٍ، وعَفَّانُ، صَدوقَانِ لا أقبلُ كَلامَهُما في الرِجَالِ، هَؤلاءِ لا يَدَعُونَ أحدًا إلَّا وَقَعُوا فِيهِ».

وأبُو نعيمٍ وعَفَّانُ مِنَ الأجِلَّةِ، والكَلمةُ المذكُورةُ تَدلُّ عَلىٰ كَثرةِ كَلامِهمَا فِي الرِّجَالِ، ومعَ ذَلكَ لا تكَادُ تَجِدُ فِي كُتبِ الفنِّ نقلَ شَيءٍ مِن كَلامِهِمَا»[1].

فكمَا أنَّ حِيَاطَةَ الدِّينِ، والدِّفَاعَ عَنِ الشَّريعَةِ واجِبٌ، فكَذلِكَ صِيانةُ عِرْضِ المُسلِمِ وَرِعَايةُ حَقِّهِ واجِبٌ أيضًا.

والعُلماءُ مِنَ المُتكلِّمينَ فِي الرِّجالِ والمَنَاهِج تَحكُمُهم قَواعِدُ صَارِمةٌ، وقُيودٌ حَاسِمةٌ، وهُم عَلىٰ وَعْيٍ مُتيقِّظٍ لخُطورَةِ وجَلالِ مَا يفعلُونَ.

والدَّليلُ عَلىٰ ذَلكَ، هذَا البَحثُ الذِي بينَ أيدِينَا، وقَد جَمعتُ فِيهِ قَواعدَ أهلِ العِلمِ فِي الجَرحِ بالبِدعَةِ والطعنِ بهَا.

وهذَا البَحثُ مُستلٌّ مِن رسَالَتِي للعالِميةِ، وهيَ بعُنوانِ (الرُّواةُ المُبدَّعُونَ مِن رجَالِ الكُتبِ السِّتةِ)، وقَد جَمعْتُ فِيهِ ضَوابطَ الرَّمي بِالبِدعَةِ، وطبَّقتُها عَلىٰ مَنْ رُمي بالبِدعةِ من رِجَالِ الكُتبِ السِّتةِ، ليتَّضِحَ مَنْ رُمِيَ بالبِدعةِ وهي فِيهِ، ومَن رُمي

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، تقديم الشيخ المعلمي (ص/ ب-ج).

بها وهُو منهَا بَرِيءٌ، ثُم لتَترتَّبَ عَلىٰ ذَلكَ نتائِجُهُ مِن قَبولٍ وردٍّ، وتَعديلٍ وجَرحٍ.

وقد آثرتُ نشرَهُ مُنفردًا لأنَّهُ مُتكامِلٌ بذَاتِهِ، ولأنَّهُ يَمَسُّ أمرًا مِن أخطَرِ الأمورِ في تَحمُّل العِلمِ وأدائِهِ.

وأنَا فِي هذَا كُلِّهِ عَلىٰ قَانونِ السَّلفِ ومَنهجِهِم حَيثُ قَرَّروا أنَّ كلَّ مَا قالُوهُ أو كَتبُوهُ مُخَالفًا للكِتابِ والسُّنةِ فمَضروبٌ بِهِ عُرْضَ الحَائطِ، وهُم مِنهُ بُرَآءُ.

وأسألُ الله تَعَالىٰ أنْ يَنفَعَ بهَذَا البَحثِ كَاتبَهُ وقَارِئَهُ وكُلَّ نَاظرٍ فِيهِ ودَالٍّ عَلَيهِ.

كمَا أسألُهُ تَعَالىٰ أنْ يَجمَعَ شَمْلَ أُمَّتنا، وأنْ يُوحِّدَ عَلىٰ الكِتَابِ والسُّنَّةِ بفَهمِ سَلَفِ الأمَّةِ صُفوفَهَا، وأن يؤلِّفَ بَينَ قُلوبِ أبنَائِها، ويَشرَح للحَقِّ صُدورَهُم، ويُقيمَ عَلىٰ الصِّراطِ المُستَقيمِ أقدَامَهُم.

وصَلَّىٰ اللهُ عَلىٰ نَبِينَا مُحمَّد وعَلىٰ أبَويهِ إبراهِيمَ وإسمَاعِيلَ، وعَلىٰ سَائرِ الأنبيَاءِ والمُرسَلينَ وسَلَّم تَسليمًا كَثيرًا. وآخِرُ دَعْوانَا أنِ الحَمدُ للهِ رَبِّ العَالَمينَ.

وكتب الطالب:

محمد عبد الله أحمد

فهـرس المـوضـوعـات